

وتمضى عجلة العمل الشاق يزودها بالطاقة حماس العاملين معي ، والإعلان الإجماعي من جانبهم عن رغبتهم في إنقاص مرتباتهم أو التنازل عنها ، تحدياً من جانبهم لكل الظروف القاسية التي أواجهها . وظللت مصمماً على رفض كل عروضهم إلى أن وقع ما دفعني دفعاً إلى اتخاذ القرار النهائي .

كان على رأس الحكومة في ذلك الوقت المرحوم محمود فهمي النقراشي باشا زميل المرحوم الدكتور أحمد ماهر باشا في الجهاد ، وفي نزاهة القصد واليد والوطنية الكاملة ، وكان رئيس الوزراء يتابع مجلة « الأسبوع » ويراها نموذجاً صادقاً للصحافة المثالية المتحررة من النوايا الرديئة ولقد نمتي إلى علمه أن الصحيفة تواجه متاعب مالية قد تضطرها إلى التوقف عن الصدور ، فبادر يطلب من صديق مشترك الإجتاع لي يعرض عليّ استعداد الحكومة للمساعدة بالقدر الذي يسمح للصحيفة بالإستمرار .

قلت للصديق المشترك : « هل تعنى أن الحكومة مستعدة لدفع راتب شهري للصحيفة من بند المصروفات السرية ؟ »

وتساءل الرجل : « ولماذا تسميها كذلك ؟ »

قلت : « وهل هناك تسمية غيرها ؟ » .

لقد كانت ميزانية الحكومة تشتمل على بند يطلق عليه « المصروفات السرية » تصرف منه الحكومات المختلفة على رجال الصحافة أو غيرهم ولا تكون ملزمة بتقديم ما يكشف عن أوجه صرفها ، ولم يكن العاملون في الصحف قد وصلوا بعد إلى مرحلة التعفف عن قبول مثل هذه المصروفات تدفع لهم شهرياً ، كما أن دور الصحف لم تكن قد ارتفعت بالمرتبات التي تصرف لمحرريها أو مندوبيها إلى الحد الذي يجعلهم يرفضون قبول مثل هذه المكافآت الرسمية إلى جانب رواتبهم الشرعية .

وليس يعنى هذا أن كشاف المصروفات السرية اشتملت على أسماء كل العاملين في الصحف ولكن الكشوف التي نشرتها قيادة ثورة ١٩٥٢ أذاعت أسراراً كانت مدفونة في خزائن الحكومة ، عن رواتب كبيرة كانت تدفع لا للمحررين الصغار فقط وإنما لبعض أصحاب الصحف أو المجلات أو كتابها الكبار ، ولم يكن ذلك غريباً عليّ إذ عشت واقعة مريرة في بداية حياتي الصحفية عندما قدمت إلى صاحب مجلة أعمل بها تفاصيل نبأ اجتماعي عن عقد قران نجل رئيس الوزراء وارفقت بالخبر صورة طبيعية وعادية للعروسين ، وفوجئت بضجة كبيرة تعقب نشر الخبر لأن تفاصيله كانت بالغة الدقة ، كما أنه لم يكن من المعتاد في ذلك الوقت أن تنشر المجلات المصرية مثل هذه الأخبار الإجتماعية البريئة ، ثم لم ألبث بعد هذه الضجة أن ووجهت بأني أنا صاحب الخبر .

ودهشت .. كيف عرف رئيس الوزراء بذلك ؟ ومن الذي أبلغه ؟ ثم أليس هناك ما يسمى « سر المهنة » وأنه ليس من حق رئيس التحرير أن يفصح لاحد عن مصدر الخبر ؟